الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/53/92
16 December 1998

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٦٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/53/L.40/Rev.1 و Rev.1/Add.1)]

٩٢/٥٣ - أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها المقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة[١]،

وإذ تلاحظ مع التقدير الخطوات الأولى التي اتخذها مجلس الأمن من أجل بذل جهود عاجلة ومتضافرة لمتابعة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام في مجالي منع المنازعات وصون السلم والأمن الدوليين، وفقا لمسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، باعتبار ذلك وسيلة لتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا،

وإذ تحيط علما بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي[٢] أن يجري، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩، مناقشات موضوعية بشأن تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام وأن ينسّق ويوائم، حسب الاقتضاء، بين الأعمال التي تقوم بها هيئات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا،

---

(١) A/52/871-S/1998/318؛ **أنظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والخمسون، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٨**، الوثيقة S/1998/318.

(٢) أنظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩٨/١٩٩٨.

وإذ تشير إلى الاتفاق المبرم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، بصيغته المستكملة والموقعة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ من جانب الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن القرارات اللاحقة،

وإذ تسلّم بأن بلدانا أفريقية كثيرة قد أحرزت تقدما كبيرا نحو تهيئة بيئة مواتية لتحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام المعاهدة المُنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية[٣]، التي دخلت حيز النفاذ في أيار/ مايو ١٩٩٤، والتي تعهدت فيها البلدان الأفريقية بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين للتعجيل بعملية النمو الاقتصادي والتنمية،

وإذ تؤكد على العلاقة الوثيقة بين السلم والأمن والتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق المنازعات الدائرة في أفريقيا وتزايد وقوع الأعمال الوحشية التي يتعرض لها السكان المدنيون، ولا سيما ما يستهدف منها النساء والأطفال والعاملين في مجال الإغاثة، واستخدام الأطفال كمقاتلين،

وإذ تلاحظ أيضا ضرورة الالتزام بالقانون الإنساني الدولي وصكوك حقوق الإنسان، وأن جميع الأطراف المشاركة في النزاع مسؤولة عن أعمالها،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الآثار الخطيرة المترتبة على المشاكل والتحديات الاجتماعية والاقتصادية مثل زيادة الفقر، وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، والحواجز التي تديم التمييز ضد النساء والبنات،

---

(٣) A/46/651.

وإذ تلاحظ مع التقدير جميع المبادرات الدولية والإقليمية والثنائية الهادفة إلى تحقيق التنمية في أفريقيا، بما في ذلك برنامج عمل طوكيو[٤] الذي اعتمده مؤتمر طوكيو الدولي الثاني بشأن التنمية في أفريقيا، الذي ُعقد في طوكيو في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والذي يدعو المجتمع الدولي إلى معاودة تأكيد إلتزامه بمساندة التنمية في أفريقيا،

١ - ترحب بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها[١] وذلك لنهجه الشامل فيما يتعلق بمشاكل السلم والتنمية في أفريقيا، والتوصيات المحددة التي يتضمنها؛

٢ - تثني على الأمين العام لمناصرته القوية والشاملة للتنمية في أفريقيا، وللجهود التي يبذلها لزيادة تعبئة المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم للقارة، وخاصة لجعل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، تدعم التنمية في أفريقيا في إطار منسق؛

٣ - تلاحظ أن التنفيذ الفعال لتوصيات الأمين العام بشأن بناء سلم دائم وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا سيتطلب زيادة تحلي الدول الأفريقية والمجتمع الدولي بالإرادة السياسية والثبات عليها؛

٤ - ُتهيب بالبلدان الأفريقية مواصلة جهودها لتهيئة بيئة داخلية مواتية لتحقيق التنمية المستدامة؛

٥ - ُتهيب بالمجتمع الدولي إمداد البلدان الأفريقية بزيادة كبيرة في تدفق الموارد المالية اللازمة لتنفيذ توصيات الأمين العام على نحو فعال، وُتهيب أيضا، في هذا الصدد، بجميع الأطراف المعنية التعاون بغية تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الواردة من جميع المصادر وزيادة فعاليتها؛

---

(٤) A/53/559-S/1998/1015، المرفق الأول؛ أنظر: **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والخمسون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨**، الوثيقة S/1998/1015.

٦ - **تؤكد** على أهمية تحسين عملية التنسيق بين هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة فيما يتعلق بالمساعدة في عمليات بناء السلم والمصالحة والتعمير والتنمية في أفريقيا بعد انتهاء المنازعات. وتطلب إلى الأمين العام السعي إلى اتخاذ المزيد من التدابير في هذا الصدد؛

٧ - **تحث** الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية ذات الصلة على أن تقدم المساعدة المناسبة، بناء على طلب الحكومات، لتعزيز المؤسسات تحقيقا للشفافية والمساءلة في الإدارة العامة وللحكم الرشيد، وتحث، في هذا الصدد، جميع الحكومات على تشجيع واحترام جميع حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية؛

٨ - **تحث** جميع الدول، فضلا عن سائر الجهات الفاعلة ذات الصلة، على أن تعتمد على الوسائل السلمية بدلا من الحلول العسكرية لتسوية مشاكلها، وعلى أن تعزز، تحقيقا لتلك الغاية، الدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة، حسب الاقتضاء، وأن تعزز قدرة أفريقيا على المشاركة في جميع جوانب عمليات حفظ السلم، ولا سيما من خلال زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية؛

٩ - **تُهيب** بالمجتمع الدولي أن يكمّل الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية على المستوى الوطني بأن يقدم لها الموارد التساهلية الكافية لبناء القدرات وتحقيق خطى كبيرة ومطردة في مجالي النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٠ - **تشدد بقوة** على أهمية تهيئة بيئة مواتية للاستثمارات، ولا سيما الاستثمارت الأجنبية المباشرة، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، والحكم الرشيد، وزيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، ومعالجة مسألة أعباء الديون التي لا تطاق من خلال تدابير من بينها تحويل الديون، وتوخي المرونة في المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ودعم التعاون والتكامل الإقليميين، بوصف ذلك من المجالات ذات الأولوية التي يتعين معالجتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان الأفريقية وتشجيع مساهمة جميع البلدان الأفريقية في الاقتصاد العالمي كما أوصى بذلك تقرير الأمين العام؛

١١ - **تشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين في إطار المعاهدة المُنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية[٣] والمنظمات والترتيبات دون الإقليمية التكميلية الأخرى، و**تُهيب** بالمجتمع الدولي أن يساند هذه الجهود؛

١٢ - تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تولي عناية خاصة لتلبية الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال، بما في ذلك من يحتاج منهم إلى حماية خاصة، فضلا عن المشردين داخليا؛

١٣ - تؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام التي تدعو إلى مواءمة المبادرات الدولية والثنائية الحالية بشأن أفريقيا، وتدعو البلدان الأفريقية وشركاءها إلى القيام، خلال الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٩، بتحديد أولويات الشراكة وترتيبها وبتعيين مسؤوليات كل طرف والاتفاق على أهداف واقعية وقابلة للقياس في المجالات ذات الأولوية؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريرا مرحليا عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره؛

١٥ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينشئ، إعدادا للمناقشات التي ستجري في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، فريقا عاملا مخصصا مفتوح باب العضوية تابعا للجمعية العامة لرصد تنفيذ هذا القرار، ولا سيما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها؛ وفي هذا الصدد، يحدد الفريق العامل ولايته وطرائق عمله آخذا في الاعتبار نتائج مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذه المسألة.

الجلسة العامة ٨١
٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨